المرأة امام العلم

لاتنهض دعوة الى مساواة المرأة بالرجل ، أو فكرة ترمي الى اشراكها في الحياة العامة ، أو اصلاح وضعها الحقوقي والاجتماعي القاصر ، حتى يبرز ممثلو الجانب المتراجع في المجتمع ، شاهرين مبضع الجراح ، مسلطين مجهر الطبيب ، على ماستدق من الخلايا والكريات ومالم يستدق من هذه الخلايا والكريات ؛ زاعمين استحالة هذه المساواة ، الحقوقية والاجتماعية ، بسبب الفروق الفيزيولوجية والنفسية ، القائمة بينهما .

ونحن اذا استثنينا الظواهر الشاذة ، نرى المرأة تختلف عن الرجل بما يلي : عضلاتها ارق ، ووزنها أقل ، وقامتها أقصر ، وحرارتها ألطف ، ورأسها أصغر ، وحاسة شمها أخف . وحساسيتها العامة أقل ؛

كما أن خيالها المبدع اسطورة ، فهي تميل الى التقليد ؛ وتعجز عن التركيب وتخشى المسؤولية .

وتصيبها اعراض مرضية دورية ، كما انها تحن على الغالب الى التثبت بالمكان ! .

كل هذا جميل ، ويظهر انه صحيح طبياً ونفسياً ، ولكن مامعنى سرد هذه العبارات ، كأنها منتزعة من النسيب الرائع ، كلما

أثيرت مشكلة المرأة ، ومشكلة المساواة بين الجنسين ؟ . فهل في فيتهم ان يثبتوا أن المرأة ليست رجلا ؟!. لقد اصابوا ، فهي ليست كذلك والا لانفرد الرجل في الحياة ، لاتذيبه الاعين النجل ، ولا تفتنه محاسن الملاح ! . واذا تحققت هذه الوحدة الفيزيولوجية التامة ، وثبتت تلك المطابقة النفسية الكاملة ، فأي معنى يبقى لطرح المسألة وعرض المشكلة ؟. المرأة صارت رجلا ، وكفى الله المؤمنين القتال ! .

لاريب ان المرأة تختلف عن الرجل بتركيبها العضوي ، ويطرا عليها من اعراض الحمل والحيض ، مالا يطرأ عليه . غير أن هذا كله لاينبغي أن يحول دون نزولها الى الحياة العامة ، ومساواتها بالرجل ، لاننا بينما نرى المعارضين يبسطون حججهم ، والمجذين يلقون براهينهم ، والجميع يجولون في دوائر مسحورة من الحوار البيزنطي ، نرى المرأة تقطع المراحل الواسعة في المساهمة بالحياة العامة ، منتزعة بما تظهر من كفاءة ودراية في ميادين العلم والعمل ، كافة الحقوق المدنية والسياسية ، العامة والخاصة . ذلك أن وقائع الحياة ، وتطور المعرفة والعمل ، تشاء لها هذه المشاركة ، التي تنجم عنها بالضرورة تلك المساواة .

ان حكاية قوة العضلات التي يمتاز بها الرجل ، قد دخلت في طور الاحتضار ، للتطور البعيد اللاحق بالآلة ، في عصر البخار والكهرباء والذرة . فقد صارت الحياة الاقتصادية الآلية ، لاتطمح الى أبعد من قوة عضلية عادية ، وصار الاتقان الفني متوقفاً على

الدقة والبراعة ، وسلامة الحواس . وبالفعل ، فقد اقتصرت بعض المعامل على تشغيل الصبيان والنساء ، مما ادى الى كوارث اقتصادية عنيفة ، وأزمات عطالة معروفة . ولا نعتقد ، ان احداً ، ممن يحبون ان يعرفوا الاسباب الحقيقية لهذه الكوارث والازمات ، يحتج بها ، لصرف المرأة عن الحياة العامة ، كما حاول ان فعل ، اقتصاديون معروفون ، ذرفوا دموع التماسيح على الاخلاق والفضيلة !

وبالتالي ، فالناقمون من علماء الاقتصاد ، هم من أعداء الثورات الانتاجية العنيفة : انهم يخشون فرط الانتاج ، لعله يهدد نظاماً ما ، كاد ، وتلافيفهم الدماغية يؤلف كلاً لايتجزأ . . .

والمرأة لهذا السبب عينه ، لم تنج من نقمة بعض الادباء المعاصرين فهنري ميلر الكاتب الذائع الصيت ، يزعم أنها لاتصلح لغير العهر ! . ولو تقصيت هذه النقمة لدى الاديب النابه ، لوجدتها لاتخرج في الحقيقة عن هذا العامل الاقتصادي المنوه به ، نعني خشية اغتصابها مركز الرجل ، فتنتشر البطالة ، وتحل الازمة ! .

ان أزمة البطالة المتفشية بين الرجال ، لم تنجم عن دخول المرأة الى المعمل ، ومزاحمتها للرجل ، بقبولها الاجر الاقل ، وانما نجمت عن طبيعة النظام الاقتصادي عينه ، وعن تناقضات الوقائع الاقتصادية للانتاج والاستهلاك في هذا النظام ! .

وقصة عرض الجمجمة ، وطولها ، وعمقها ، ـ كادوا لفرط الدقة في الحساب ، يقيسون باختراع انشتاين الرابع في الابعاد ـ واختلافها في الرجل عنها في المرأة ، قصة أعجب ، قد دخلت ، هي أيضاً

في دور التصفية ، بعد أن فرغ العلم من تقرير هـذه الحقيقة المرة على نفوس المغرمين بالمقاييس والموازين : أن لاعلاقة مطلقاً ، بين شكل الجمجمة ووزن المخ ، وبين استبحار العرفان والعمران في أمم الارض .

أما أن المرأة ليس لها خيال مبدع ، وإنما خيالها تمثيلي ، قاصر على التقليد ، بينما للرجل خياله المبدع وخياله التمثيلي ، فهو قول يفتقر الى برهان . فنحن ندعي ، أن لها خيالها المبدع أيضاً ، وندلي بأمثلة لايدركها حصر ، عن نساء من ذوات الفكر المبدع ، اللائي احتللن مكانهن في عالمي العلم والفن . وميل المرأة الى التقليد ليس مقصوراً عليها وحدها فحسب ، بل هو صفة تميز الاحياء ولولا التقليد ، لما امكن التطور ، ولتوقف عمل الحياة .

والتقليد والابداع لايجب ان ينظر اليهما ، كوسيلتين منفصلتين عن بعضهما ، او متوازيتين ، في انشاء الاثر الفني وانما هما وحدة متكاملة ، ذات قطبين ، يعمل كل منهما في الاخر . وما يقال عن ضرورة تضافرهما ، في العمل الفني ، يمكن ان ينسحب الى التحليل والتركيب :

فاذا كان التركيب ، نعني ادراك الوحدة بين الاشياء ، صفة مميزة للرجل ، والتحليل ، نعني تجزيء الوحدة الى عناصرها البسيطة من صفات الانوثة ، فالاختراع العلمي والصنيع البدعي ، انما هو بحاجة الى تضافر هاتين الوسيلتين ، ليبرز الى حيز الوجود الفعلي . واذا كان الرجل أقدر على الابداع ، وأقرب الى النبوغ ، فليس ذلك

لصفات ذهنية يتميز بها ، وانما نتيجة مراسه التفكير ومرانه على الجهد العقلي . أما تخلف المرأة في هذا المضمار الفكري ، فمتأت عن التضييق عليها وحرمانها من العمل الذهني . فان من قوانين وظائف الاعضاء ، ان العضو الذي لايعمل ، يقل نشاطه ، وتضمر قوته . وبذلك فقد كان للبيئة والتربية أثر بعيد في أضعاف قواها العقلية ، وكبت مواهبها الفكرية ، وهكذا فالنبت الطيب يخفق في تربة السوء .

وقد اتفق شارل ماير ، المفكر الفرنسي المعاصر ، مع شوبنهور عدو المرأة اللدود ، على امكانية اتقان المرأة لبعض الامور والنجح فيها ، ولكنهما اختلفا في تعليل ذلك : فالمرأة برأي شوبنهور ، اذا تفوقت فلكي تنتزع اعجاب الرجل ، بينما للرجل مع التفوق أمر آخر . . . انه يبدع من أجل الابداع ! .

والمرأة ، برأي شارل ماير ، تتقن كل مايطلب اليها من الاعمال لانها تعتقد بان كفاءتها تتناسب وهذه الاعمال . أما الرجل ، فلنزوعه الى السمو ، وان شئت لغروره ، يرى ان الأعمال مهما عظمت تبقى غير جديرة به ! .

ونحن لايهمنا من هذا الجوار ، غير انتزاع هذه الحقيقة التي تثبت جدارة المرأة وكفاءتها ، أما الاسباب ، فلكل أن يفتن في تعليلها ويتفلسف على حسابها . وبعد ، فلعل رأي شارل ماير الصق بالحقيقة من رأي فيلسوف التشاؤم العظيم !.

أما كون قامتها أقصر ، ووزنها أخف ، وحرارتها ألطف . . فهي أمور بفرض صحتها وبراءتها عن الشك ، لاتعني شيئاً ، وليست

برهاناً قاطعاً فيما نحن فيه . فالاشخاص الذين يتمتعون بالحساسية المرهفة والقدرة على التحمل ، كما حقق بذلك الدكتور «الكسيس كاريل» ليسوا من ذوي الاجسام الضخمة ؛ ورجال البقرية ، هم في الغالب من ذوي الاجسام النسوية ، كدنا نقول ان ظاهرة الطول في الرجال ، ليست دليلا طبياً !..

ويقرر آخرون عدم تحمل المرأة دخول الحياة العامة لهذه الدورات الشهرية التي تنتابها ، وبسبب مشكلة الحمل ، هذا الامر الذي لايمكن أن ينفصل عن حقيقة الحياة .

ولكن حريّ بنا أن نلاحظ أن هذه الحالات ، انما هي حالات مرضية ، والرجل أيضاً يصاب ببعض أمراض تضطره الى ترك العمل موقتاً ، واعتزال الحياة العامة الى حين ، فلم لاتعتزل المرأة كرفيقها الرجل ، في حالاتها المرضية والشاذة ؟ ان كل مافي الامر ، أن حالاتها المرضية تزيد عن حالاته .

أما أغنية التخصص الطبيعي ، فتعني هذا التقسيم الازلي القائم على ملاحظة ميل الرجل الى التجوال ، لقدرته على الاحتمال في نضال الحياة لتدارك أسباب العيش . . . وحنين المرأة الى التعلق بالمكان ، لاقامة دعائم البيت ، واتقان فن الامومة ، واعداد الجيل القادم بالهاب مخيلة الطفل بالوعي القومي ، وافساح صدرها للرجل يستريح اليه بعد عناء العمل وكفاح الحياة ! . .

ان هذه النظرية تنهض على مبدأ علمي غير صحيح ، وتستمد حياتها من جذور رجعية ، وتنشأ عن دراسة للمجتمعات قاصرة

لانها تفترض وجود التخصص بالبداهة ، وتستند الى مسلمات قبلية مطلقة .

ان دراسة المجتمعات القروية والمتمدينة ، وبعض المجتمعات الابتدائية ، تثبت ان هذا التقسيم لايتسم أبداً بسمة الخلود ولاحظ له من الاطلاق .

ففي بعض المجتمعات الفطرية ، كما في بورنيو الشمالية ، نجد للنساء المقام الاول فيها . فهن مثلاً ، يتزعمن الاحتفالات الدينية ، والرجال يقنعون بدق الطبول ، وهن اللائي يقفن في كل ركن ، ويقعدن في كل زاوية ويحنن الى التجوال ! .

وفي جزيرة سيلان ، وجزر استراليا ، كما حقق بذلك بلدوين سبنسر ، جماعات كثيرة من سكان الكهوف يعيش نساؤها مع رجالهن ، على قدم المساواة . ومستواهن لايطمع أن ينال مئات الالوف من اخواتهن ممن يعشن في الاحياء الحقيرة في بلاد الانكليز ! .

والمشاهدات في المجتمعات القروية ، تلفت نظر القائلين بابدية التقسيم الى مواطن الزلل في هذا الرأي ، اذ أن المرأة فيها تعتمد على نفسها ، وتعمل لتحصل قوتها ، وتكدح الى جانب الرجل ، لتشاركه في الاحتطاب والنقل والزرع والجني ، والبيع والشراء دونما تمييز في الاعمال ، أو تفريق بين الداخل والخارج ! . . ولو لاحظ اصحاب نظرية التخصص حال المجتمعات الراقية اليوم وماهي عليه المرأة من اشتراك في الواجبات ، ومساهمة في شتى الاعمال ، لادركوا أن هذا التقسيم صنعي محض ، واسطورة ، لا تنطوي على شيء من الروعة ، تنهزم

أمام متطلبات الحياة ورقي العمل ، وتطور وسائل الانتاج .

ونحن لانريد أن يفهم من كلامنا ، نفي هذا التقسيم نفياً مطلقاً ، أو تقرير عدم صحته بالنسبة لمجتمع ما ، في فترة معينة . انما نريد أن نلفت النظر الى خطر استعمال هذه الكلمات على اطلاقها، هذا الخطر الذي يتزايد شأنه ، اذا كنا نريد من وراء هذا الاستعمال استنتاج بعض الأحكام ، واستخلاص بعض القوانين ، الناظمة لحياتنا الاجتماعية العتيدة . .

ويبالغ بعضهم بذكر النتائج التربوية السيئة المترتبة على هجر المرأة البيت ، من انعدام الاتصال الروحي بينها وبين زوجها ، وبينها وبين أولادها ، والاولاد بعضهم مع بعض . . . فالعطف الامومي يتلاشى ؛ والروابط العاطفية تنفصم ، والحياة تصبح جحيماً لايطاق !

هنا يستطاع التأكيد ، بأن خوف هؤلاء الخائفين ، على التربية والسلوك والصلات العاطفية ، انما هو خوف مصطنع ، وذعر من وهم لامبرر له .

فنحن نعرف ، بالمراس والتجربة والدرس ، ان تعلق الطفل بأمه ، والزوج بزوجته ، والصديق بصديقه ، بلهَ العاشق بمعشوقه ، انما يزداد وثوقاً وشدة ، على نسبة فترات من الانقطاع الزمني ، يحدث خلالها تولد شوق جديد ، وتومض فيها لمحات من العطف بهيجة . وعلى النقيض ، فعكس ذلك يخلق المؤالفة التامة ، والمطابقة الكاملة ،

حتى لينظر الطفل الى امه كما ينظر الى اثاث البيت ، فينقلب الحب الى عادة . وبالاستمرار يتعطل عمل الشعور ، وعند ذلك فقط ، تصبح الحياة لامعنى لها ولالون .

هذه مسلمات بديهية ، في دراسة النفس والمواطف الانسانية لاسبيل الى نكرانها أو تجاهل حقيقتها .

وبعد هذا ، أوقبله ، فهل تأمل الخائفون الواجفون ، قبل أن يطلقوا هـــذا الحكم المرتجل ، الى مدى ذاك الاتصال الروحي القائم في بعض العائلات التي المرأة فيها تدير مملكة البيت ، كالهندية والفارسية والصينية وحتى العائلة العربية ، والى هذا الانقطاع الروحي في العائلات التي خرجت فيها المرأة الى الحياة العامة ، كالانكليزية والفرنسية والسوفياتية وسائر العائلات الديمقراطية الحديثة ؟ ! . . .

إن الموضوع ، لايتسع لهذه التفاصيل والجزئيات التربوية ، ولكننا نستطيع ، الجزم بان كل قضية تعرض في المجتمع ، لابد وان تحمل في نفسها عناصر حلها .

إن في العـالم ، اناساً همهم ان يقفوا عثرة في سبيل تقـدم الانسانية ، وإعاقة تطور الافراد والمجتمعات ، يتسلحون بالعلم لدعم الجهل ، وبالنور لنشر الظلمة ، وبالحق لاثبات الباطل . ولكن فليطمئنوا ، فالارض لن تقف لحظة عن الدوران ! . . .

ولم يكتف المعارضون لمساواة المرأة بالرجل ، الوجلون من دخولها الحياة العامة ، والقائلون بتفوق الرجل وسيادته على المرأة ، بالعلم وبراهينه ؛ بل عمدوا إلى بعض نتاج الأدب والفلسفة ،

يتخذون منها مؤيدا ونصيراً لاثبات : أن المرأة مخلوق ضعيف ، ناقص الأهلية ، لايحق لها أن تدعي مساواة مع الرجل ، ولا أن تطلب حقوقاً مساوية لحقوقه ! . .

ولعله لايصح لنا مناقشة بعض مفكري الغرب والشرق ، فيما شيعوه عن المرأة ، واخترعوه لها ، وحملوا عليها به . فلكل رأيه ، وميدان القول رحب ؛ بيد اننا نحب ان نذكر ان أكثر هؤلاء الناقمين ، هم من الادباء الباكين اليائسين ، او من الفلاسفة الذين يدعون ، من خلال نظرياتهم الفلسفية ، إلى تعطيل عمل الحياة ! . .

فعليٌ مثلا ، القائل . المرأة شر كلها ، وشر مافيها انه لا بد منها ، هو نفسه الذي كان ينقم على الطبيعة والناس ، ويرى ان الدنيا دار غرور! إن لعلي رأياً في الحياة نفسها ، يختلف تماماً عما لنا فيها ... ومع ذلك ، فهذا القول ، وإن انتزع اعجابنا من الناحية الفنية ، إلا أن أمراً غير الفن فيه . إنه ينطوي على حقيقة رائعة ، هي تقرير ضرورة المرأة ، وعدم الاستغناء عنها. هذه حقيقة كبرى ، على كل حال، يفسرها رأي لهيجل فلسفي : « كل ماهو ضروري ، فهوحق » . أفلا نستطيع ، بالتالي ، أن نقول : «المرأة حق كلها » ؟ ! . .

وليس رأي فيلسوفنا المعري في المرأة ، بأفضل من رأي الامام علي . فهو يوصي بتنحيتها عن الحياة العامة .

علموهن النسج والرد ن وخلوا قراءة وكتابه
فصلاة الفتاة بالحمد والاخلا ص تجزي عن يونس وبراءه

وهي برأيه ، كالحية ، سامة او أشد سماً :

وانما الخود في مساربها كربة السم في تسربها

بل ويذهب الى حد اتهامها بوفائها واخلاصها :

فكم بكرت تسقي الامر حليلها من الغار أو تسقي الخليل رضابها

وهذه الآراء لايستغرب صدورها عن أبي العلاء المفكر الاديب. فقد سأل أن يكتب على قبره :

« هذا جناه أبي عليّ وما جنيت على أحد »

وهو الذي يرى حب الانسان للحياة دليلا على جهله وغبائه :

رغبنا في الحياة لفرط جهلٍ وفقد حياتنا حظ رغيب

ولو تقصيت هذه النقمة لدى مفكري الغرب ، لوجدتها لاتخرج في خطوطها العامة عن هذه الفلسفة التشاؤمية التي تدعو الى الموت وتعطيل عمل الحياة ! .

ولاغرابة ، فان شوبنهور ، يذم الحياة زاعماً أنها ألم وكدر ، بل يمجد الفناء ويبشر بالموت ، فلا ينبغي الا أن يكون عدواً المرأة لدوداً ، مادام أميناً لهذه الفلسفة المظلمة ! . . إن المرأة ، على مالها من وظائف ، هي الامينة على النسل ، والوسيلة الحافظة لبقاء النوع ، فلذا اعتبرها شوبنهور خطراً على مبدئه الانحلالي ، فغالى في ذمها ، وأمعن في « النسيب » ، بأسلوبه الرائع :

. . . هي قصيرة النظر ، لاتلتفت الى الماضي ، ولاتطلع الى المستقبل ولاتتعلق بغير الواقع المحسوس . وهي لاترتفع عن الكذب والخداع ، وتحن الى الاسراف والفجور . جمالها اسطورة تصورها الغريزة الجنسية ، وهي شديدة الغباء ، لاتفقه العلم ولا تبرع في الفن ؛ وإن برعت ، فمن أجل غزو قلب الرجل واصطياد الزوج ! . .

وقد نلتقي في غير هذا المكان لتفنيد هذه المزاعم ، ودحض هذه الافتراءات . على أن هذه النقمة الصاخبة عند شوبنهور ، ربما كانت تستمد غذاءها من جذور عميقة كثيرة . فقد أسف بشدة لتدهور الطبقة البورجوازية ، فسخط وتذمر ، وحسب الألم أساس الحياة ، وأن لاسبيل الى تخفيفه ، سوى بالعطف والرحمة ! .

على أن لتشاؤمه سبباً آخر ، ربما تمثل في زفرات الأسى والالتياع التي كان يصعدها ، كلما كان ينظر الى وجهه في المرآة ! !

ولعل نقمته على المرأة ، أخيراً ، قد انبعثت عن حقد عارم على امرأة معينة ، لعلها امه ، التي كانت تنصرف عنه ، لاحضان بعض شعراء الجرمن !...

ونيتشه ، المنادي بأمجاد التفوق التوتوني ، ومآثر الاقطاعية البروسية ، لم تقتصر نقمته على المرأة فحسب ، بل شمل حقده الطافح ، التجار والبقر والانكليز أيضاً !!.. انه يحب هجاء المخلوقات جميعاً سوى هؤلاء المتفوقين من أبناء الآلهة ! . . .

وهـذا الراهب البروتستانتي ، المتطوع للدفاع عن تناقضات الانظمة الاقتصادية القائمة في عصره ، «مالتوس» المبشر بابدية الفقر والجوع والمرض ، هذه المعلولات الثلاثة التي لايمكن التخلص منها ، الا بزوال العلة الباعثة : المرأة الولود ! . . إنه يدعو الى العزوبة المتعففة ، وهجر الزواج ، والعزوف عن المرأة ، سبب الشقاء الابدي والفقر الخالد ! . . . ياعجباً لهذا الوجدان المريض ، وهذا الفكر

المنحل . ! وهل ينتظر ، بعد هذا ، من الراهب المفكر ، أن يشيد بالمرأة ويمجدها ، وهي أداة الحيـاة والفن ، مادام ، هو نفسه من أبناء الموت ودعاة الانحلال ! . . .

لقد حسبوا أنهم خنقوا الحرية ، ووقفوا ، في سبيل التقدم بافكارهم المظلمة وآرائهم الضالة المضلة ! . ولكن أنفاس الحقيقة عصفت بجذور تلك الافكار والآراء فاحرقتها . وليطمئنوا ، مرة اخرى ، فالارض لن تقف لحظة عن الدوران . . .

المرأة والمجتمع

نحن من أنصار المساواة ، ندعو الى تحطيم القيود التي تكبل المرأة ، ورفع السدود التي تحول دون دخولها الحياة العامة . صحيح أن للظروف المادية التي تعيش فيها الامة ، ولمدى انتشار الثقافة فيها ولطبيعة استعدادات المرأة ، الشأن الأول والاخير في هذا الاتجاه ، ولكن الواجب القومي والانساني ، يفرض علينا أن نعمل لتحقيق المساواة ، وتأمين المساهمة والاشتراك . ذلك أننا نرى في المرأة ، الانسان الذي يجب أن يتعاون معه الرجل في مجال العلم والعمل . ولكي يستطاع التعاون والتآزر ينبغي ان تتاح للمرأة ، جميع الفرص الممكنة ، لتبرز كفاءاتها وتظهر مواهبها . واذا تيسر لها ذلك ، لانشك في تمكنها من القيام بكافة التبعات التي تلقى عليها ، والواجبات التي تدعى لتحملها .

المرأة في التشريع

ان المساواة القانونية ، لاتعني منحها حقوقاً مساوية لحقوق الرجل فحسب، ولكنها تعني ، تحميلها وجائب متساوية امام القانون أيضاً . فهل في استطاعة المرأة ، التي تطلب المساواة ، او التي تطلب لها المساواة ، ان تخضع لنفس الوجائب المفروضة على الرجل ؟ .

هـذا هو السؤال الذي يطرحـه المحافظون ، ويليه الافتتان بوصف وضع المرأة الاجتماعي :

ان وضع المرأة اليوم ، وهذا الفارق القائم بينها وبين الرجل انما هو أجدى لها ، وأدعى لنفعها ، وهي لو ساوت الرجل لكلفها القانون ماهي بغنى عنه . ان القضاء يعاملها ، على الغالب ، معاملة خاصة ؛ وقانون العقوبات يرأف بها ولايقسو عليها . أما القضـاء المدني ، فيفرض لها امتيازات مرموقة ، فهي لاتحبس بالدين مثلا ، ولاتكلف الحضور امام المحاكم لاداء الشهادة ، بل تذهب المحكمة اليها ! . . ونفقتها على الرجل ، مادامت في عصمته ، والكفاءة في النكاح عند المسلمين تعتبر من جانبه . . .

اما العادات ، والاعراف ، والعواطف فقد فرضت لهـا من الاوضاع ماتحسد عليه . فهي تقدم في المنتديات وتحفظ أماكنها في القطر والحافلات ، وتقبل يدها في الاحتفالات ، ويخطب ودها في المجالس ، وغير هذه من الاوضاع التي تتصف بالامتياز ! ! . .

وهي الى كل ذلك معفاة من الضرائب وبالاخص ضريبة الدم يريدون الخدمة العسكرية ! . . .

إن هـذه المزاعم واهنة ، كليلة ، لاتقوى على احتمال النقد والتفنيد :

فرأفة القضاء الجزائي بالمرأة ، أمر غير صحيـح ، وإن صـح كان واجباً . نقول غير صحيح ، لان القانون وإن تسامح معهـا

ببعض الجرائم وتجنب معاقبة القاتلة بالاعدام فانه يعاقبها في جرائم لا يعاقب عليها الرجل : فالمرأة التي تقتل طفلها خوف الفضيحة وصوناً للسمعة ، يعتبرها جانية ، ويدينها ، بينما الرجل المسبب لايعتبر مجرماً ، ولا عنصراً في الدعوى ، ولايكلف القضاء نفسه مشقة البحث عن أسباب ولادة الطفل ! . . .

وقلنا ، إن صح ، كان واجباً ، لان نسبة الاجرام بينها وبين الرجل ، تكاد تكون منعدمة . أجل ، قد تكون خطرة ، شديدة الخطر ، بالنسبة لاصحاب الرؤى الفنية والشعرية . فما تزال فتكات لحظها ، تعمل كسيوف أبيها ، أو أشد . . . أما في عالم الواقع والحقيقة ، فالرجل هو الذي يشغل دور البطل في مأساة الاجرام وهو نفسه ، الذي يمعن في الاخلال بالقانون ، ويتمادي في الأعمال الجرمية ، وتحدي الامن والانظمة ! . . . وعن ذلك يجب أن تنسجم العقوبة مع هذه النسبة . وقوانين الجزاء قد نصت على العقوبة المشددة ، بالنسبة للمكررين الذين يمارسون الاجرام ويحترفون الاخلال بالامن ، والعبث بالانظمة . والقاضي الجزائي عندما يلين ويعطف على المرأة ، لايفعل ذلك مراعاة لانوثتها ، إنما بالنسبة للاجرام النادر الذي ترتكبه . واما توسيع القضاء المدني ، بالحكم لها بالنفقة ، فأمر يقابله من جانبها ، هذه الخدمة الدائمة ، وتربية الاطفال دون اجرة . هذا ، فضلاً عن الصعوبة الشديدة ، في انتزاع الحكم بالنفقة في معظم المحاكم ، وبالنسبة لاكثر القضاة ! . . .

أما أنها لاتحبس بالدين المدني ، كما يحبس المدين ، ولا يحجز على مالها ، فهذه المعاملة السمحة تدل على امتهان المرأة واعتبارها ناقصة الأهلية . ومن ناحية اخرى ، فان معظم القوانين المدنية الحديثة ، تتجه الى منع الحبس بالدين اطلاقاً .

فقد الغي الاكراه المدني في قوانين الثورة الفرنسية ، واستبقي في الاعمال التجارية فقط . ومن ثم الغي ، بصورة شاملة ، عام ١٨٦٧ في القانون المدني الفرنسي . ولم يبق هذا التدبير اليوم ، في غير سوريا ، إذ تجيز أحكام المجلة الحبس بالدين . ويكاد يكون ثابتاً ، ان سوريا ستصدف عن هذا الجزاء المدني الموروث عن الفقه الروماني القديم . ألم يكن لدى كل روماني سجن في داره ، يحبس فيه مدينه ! . . . ان الاتجاه سائر الى جعل هذه العقوبة تنصب ، لاعلى جسم المدين أو حريته ، بل على ذلك الوعاء الاعتباري الذي اسمه الذمة . وليس هذا الاتجاه ، سوى نتيجة جد منطقية ، للاعتبار الحديث لمفهوم الحق . . . .

ويدعون أن المرأة تقدر أن تستدين باسم زوجها ، أما الزوج فلا يقدر أن يستدين باسمها . ولكن للشركاء والوكلاء أيضاً ، حق الاستدانة باسماء بعضهم ، فهل يكون شريك الرجل ووكيله أقرب اليه ، وأحرص على نفعه ، من زوجته ! . . . هذا ، وللرجل الحريص الحيسوب أن يحرمها من الاستدانة . أما كون المحكمة ، تنتدب عنها ، من يذهب لتؤدي المرأة الشهادة أمامه ، في محل إقامتها ،

فهذه قاعدة أصولية ، ناجمة عن وضع المرأة القاصر ، وحريتها المحدودة وعلى أي حال ، لاتخال المرأة الا صادفة عن هذا الامتياز الضئيل ، من اجل الوصول الى حقوقها السلبية التي لايدركها حصر .

اما امتيازاتها في المجتمع ، فالقانون ، ليس من شأنه ، ان يتدخل في هذه العواطف ، والعادات ، التي تفرض لها بعض الاوضاع الممتازة . وللرجال ، بملء حريتهم ، ان يثبتوا تهذيبهم العالي ، ويشيروا الى ذوقهم السليم المترف او أن يصدفوا عن ذلك الاثبات ، وهذه الاشارة ! . وفي الحالين فلعل المرأة أيضاً ، للوصول الى كراسي النيابة مثلاً ، مضحية بهذه الكراسي القاصرة في القاطرات ! . . .

اما الحجة الاخيرة ، بان الرجل يحكم ، لانه يدفع ضريبة الدم ، فقد عفى عليها الزمن . لقد دخلت المرأة الجيش ، وحاربت واستشهدت ، ومحت بالدم ، كما يقول الدكتور منير العجلاني ، هذه الحجة الغريبة ! . . .

وبعد ، فهل كل الرجال قادرين على الخدمة العسكرية ؟ ومع ذلك ، فالقانون لم يحرمهم من ممارسة كافة حقوقهم العامة والخاصة .

البطالة مفسرة

لاينكر ، أن واجب المرأة الاول هو الامومة ، وأن على كل مصلح اجتماعي ، أن يضع نصب عينيه ، وضمن حدود الامكان ،

مصلحة النوع ، فوق كل الاعتبارات . إن مسألة استمرار بقاء الجنس البشري ، ورفع مستواه ، هي الضرورة الانسانية الاولى . ولكن من المسلم به أيضاً ، أن ليس بمقدور البشرية كلها ، أن تجعل من كل امرأة أماً ، ضمن نظام عائلي محترم ، مادام العمل لم يؤمن لكافة المواطنين . لعلها من غلطات الطبيعة التي يجب على الانسان أن يسعى لاصلاحها ، وعلى أية حال فليست هي الغلطة الوحيدة ! .

من البديهي ، وجوب إيجاد عمل لكل امرأة لم يتيسر لها أن تكون أماً . ومن واجب المجتمع أن يؤمن لها عملاً يشغلها ، إذا عجز عن تأمين الزوج . إن العمل أكثر من فضيلة .

أما ربة العائلة ، فليس من العدالة أن يرهقها عمل متواصل ، فبضعة ساعات عمل في النهار تهيئ لها ألهية شريفة تجعلها تنصرف قليلا عن زينتها ولهوها ، وازجاء الوقت بالتدخين المتصل أو قراءة القصص الغرامية ، أو التسلي بالحديث المعاد ، مع رفيقات لها ، يؤلفن جيشاً لجباً من الطفيليات ! . . .

إن البطالة ، بالنسبة الى الاديب ، والفيلسوف والشاعر ، ويصح أن تسمى عند ذاك تأملات ، مفيدة أعظم الفائدة . فعندما يخلو أحدهم لنفسه ، قد يأتي بالمعجب المطرب ولا نغالي إن قلنا أن أصدق الفلسفة وأعمقها ، وأروع الفن وأخلده على الدهر ، هو ما ولد مع التأمل الصامت ، والوحدة الموحشة . أما بالنسبة الى الآخرين ،

كل الآخرين ، فالبطالة فرصة ممتازة ، لاحياء الخواطر الشاذة ، أو الاعمال الشريرة ، وهي تقود بالضرورة ، الى نتائج قاسية معكوسة . ففي سبيل إنشاء مجتمع أمثل ، يجب القضاء على البطالة ، وتهيئة عمل لكل الناس ، رجالاً ونساءً ، وعند ذلك ننشئ أمة وننشئ أخلاقاً . والتجربة والتفكر كلاهما يثبتان أن امرأة هذا وضعها ـ لاعمل لها ـ قلما تصمد للمفاجأة . املها تخلق المفاجأة خلقاً ، وتقصدها قصداً . . . إنها تحن ، على الغالب ، الى شيء لاتهتدي الى كنهه ، ولا تقوى على تفسيره : لشد ماتصبح فريسة سهلة الوقوع ! .

وبالفعل ، فأكثر حوادث الطلاق ، انما تكون متفشية في الطبقات الثرية . وليس السبب ، قدرة هؤلاء الاغنياء على القيام بما تتطلبه عملية الطلاق ، من نفقات يدفعونها بسخاء ، ولكن السبب خصام نفسي أو عاطفي ، كان للبطالة يد طولى ، في بعثه وإثارته .

وقد يطلع عليك بعضهم بلائحة عريضة ، للاعمال المنزلية التي تتطلب من المرأة أن تنفق الساعات الطوال لاتمامها . ونحن لانحب أن ندخل في هذه التفاصيل الجزئية ، إنما نشير الى هذه الملاحظة الصحيحة : إن الجهل المطبق ، والتربية القاصرة . والتشوش النفسي ، هذه القيود التي ترسف فيها فتاة اليوم ، هي التي تجعل بعض النساء يغرقن وقتهن كله في أعمال منزلية ، يكفي لانجازها ، الجهد العادي والزمن الضئيل من أخريات مثقفات .

أما المشكلة الاخلاقية ، فكنا لانحب أن نتعرض لها ولا أن نثيرها

لأننا نعتبرها غير مرتبطة أصلا بوضع المرأة سواء أكانت في البيت لاتبرحه ، أو نزلت الى المعمل والمتجر ولكن اشتراك المرأة في الحياة العامة ، وتحقيق المساواة الكاملة بينها وبين الرجل ، يحدثان دون شك انقلاباً في نفسيتها ، فتنمو افكارها ومداركها ، وتصفو احساساتها ومشاعرها ، وتشعر « بالأنا » الصادقة في أعماقها . وبالتالي ، ينتفي عنها ، هذا الشعور بالنقص الذي لايقودها ، في الغالب الى التفوق . ولكنه يقلب الحقائق في نظرها ، ويجعلها تشك في أهليتها ، وتؤمن بالقصر الابدي . وعند هذا ، تصغر في عين ذاتها ، وتشعر بانها انثى فحسب ؛ وعندئذ فقط ، تفقد الوازع الوجداني ، والرقيب الباطني . ويصبح الرقيب الموضوعي وعدمه سواء وكثيراً مايقودها ذلك الشعور الى مهاوي التبذل والاستهتار

بالمساواة التامة ، والاشتراك الفعلي ، تتكامل شخصيتها وتنمو ملكاتها ، وتصبح « مواطناً » بمعنى الكلمة .

هذه ملاحظة قد يكون لها نصيب كبير من الصحة ندعو للتأمل فيها بعين التجرد . والبحث الصادق عن الحقيقة ، دونما تعنت او تكلف ، او جري على عادات واعراف وتقاليد ملتوية ، لسنا بحاجة للتذكير الى مافيها من مغالطات وأوهام .

المرأة والسياسة

لمحة تاريخية : وبما يستنتج من بعض النصوص التاريخية ، أن الاسلام هو أول من أقر للنساء ، حقوقهن السياسية . بيد أن

المرأة العربية ، قليلاً ما انتفعت بالحقوق التي شرعها لها الاسلام ، لاسباب سنرى اليها ، في معرض حديثنا عن المرأة في التاريخ .

على أن الدعوة الحقة ، الى اعطاء المرأة حقوقها السياسية قد بدأت في الغرب بشكل عملي ، في أوائل القرن التاسع عشر ، على يد المرأة الانكليزية ، بمعونة بعض المفكرين والادباء ، يساعدها وجود الملكة فيكتوريا على عرش الامبراطورية البريطانية .

واشتدت هذه الحركة ، في القرن العشرين ، واستخدمت شتى الوسائل ، من نشر الدعاوات ، وتأليف الجمعيات ، وتنظيم المظاهرات حتى أجبر المجلس العام عام ١٩١١ ، على الاعتراف للمرأة بحق الانتخاب . وبعد الحرب العظمى ، حيث اثبتت المرأة فيها قدرتها وكفاءتها ، نالت الانكليزية الحق في أن تنتخب للمجلس عام ١٩١٨ وبعد سنوات ست ، دخلت تشارك الرجل في التشريع وسن القوانين .

وفي فرنسا ، بدأت الدعوة ، بعد نابليون الذي جعل من الاسرة فرقة ، للرجل فيها الامر والنهي ، وللمرأة الطاعة . وعام ١٩١٩ ، وافق المجلس النيابي على إعطائها حق التصويت والانتخاب . وبعد هذا التاريخ بقليل ، بدأت المرأة الفرنسية فعلا ، بالاستفادة من هذه الحقوق .

أما المرأة ، في معظم الدول الاميركية ، فقد نالت حقوقها السياسية ، بعد الحرب العظمى ، نتيجة لتسرب الافكار الديموقراطية مع الجنود العائدين من البلدان الأوروبية .

وبذلك ، فقد اعترفت معظم الدول المتمدينة بحقوق المرأة السياسية ، وبعد أن كان ينظر اليها ، كبدعة ، في حقوق الدول الاساسية .

أما في البلدان العربية ، فلم يعترف للمرأة بعد ، بحقوقها السياسية ، وربما سيكون للبنان ، فضل السبق في هذا الاعتراف ، بسبب الحركة النسائية النامية في هذا البلد العربي ، ولازدهار الثقافة والحريات العامة ، في الجبل الملهم .

حجج المعارضين : يرى المعارضون لاعطاء المرأة حقوقها السياسية ، إن السياسة تقتضي صفات ومؤهلات ، لاتتوفر في غير الرجل . فالحنكة ، وبُعد النظر ، ورباطة الجأش ، وضبط النفس ، أمور ينوء بها كاهل المرأة وتعجز عن دركها .

ويلاحظون الى ذلك ، أن المرأة كثيراً ماتسيء استعمال حقوقها السياسية ، فغالباً ماظفر المحافظون ، بالمقاعد النيابية بفضل معونة النساء لهم ، وخذلهن المؤيدين لهن . وقد يحدث لبعضهم ، أن يسوق أمثلة كثيرة عن الخطوب الفادحة التي انتابت الامم ، عندما تدخل النساء بشؤونها السياسية ، وكيف انصرفن عنها إلى أهوائهن ورغائبهن .

ويرى آخرون ، أن ظفر المرأة بالمراكز السياسية الكبرى ، يحقق لها شيئاً من العظمة ، تبعدها عن المهام الأصيلة للأنوثة . فالمرأة ، عضو المجلس النيابي مثلاً ، لايمكن لها بحال ، أن تمارس

شؤون ربة البيت ، كما أن المنتدبة لعمل ما في السلك السياسي ، لايتيسر لها الانصراف الى وظائف الامومة .

وقد يسوق اختلاف المرأة مع زوجها ، في الرأي السياسي ، الى فقدان الانسجام الفكري ، والتجاوب النفسي ، بينهما ، فتضعف الروابط العائلية ، وقد تنفصم وتجري الى الزوال .

وأخيراً ، أو أولاً ، فان عمل المرأة السياسي لايتفق ونظرية التخصص الطبيعي الخالد ! . .

هذا عرض خاطف لاكثر مايرد من آراء جماعة المحافظين ، في قضية المرأة والسياسة ، نحب قبل مناقشتها ، أن ننبه الى أمر هام : إن التطور التاريخي يسير نحو اقرار هذه الحقوق السياسية للمرأة غير عابىء بسخط الناقمين أو نقمة الساخطين !

ولكن اذا كانت هذه هي مشيئة التاريخ في تطوره المحتوم ، أيسوق ذلك الى اعتبار الفكر شعوراً اضافياً زائداً ، لا أثر له في الاحداث التاريخية ؟ ! قد يكون ذلك صحيحاً . إذا ماحاول الفكر صدام التاريخ ! . ولكن أثره يتجلى عظيما إذا هو عمل على ضوء مبادىء التطور العامة ، ووفقاً لضرورات الظروف التاريخية المحتومة . هذه ملاحظة عابرة ، نسوقها قبل أن ندخل الميدان النظري في ردنا على جماعة المعارضين .

وبعد ، فاننا لانعتقد أن صفات السياسي تقتصر على رباطة الجأش وبعد النظر وضبط النفس فحسب ، إذ ان من ميزاته أن

تتوفر فيه سرعة الخاطر واللباقة والدهاء والجاذبية ، التي كثيرا ماتعوز الرجل . أفلا يعني هذا ، أنه لو أفسح لها ميدان العمل السياسي لاصابت من النجح فيه مايصيبه الرجل ؟!

أما إذا كانت المرأة تميل الى سياسة المحافظين ، فلم لايهنأ هؤلاء ويعملون على منحها هذه الحقوق ، مادامت ستكون نصيرة لهم على خصومهم السياسيين ؟!

واذا كانت العظمة لاتتفق والانوثة ، فكثير من النساء يفضلن حياة الألم المبدع على حياة الطراوة والدعة . وهل يود المعارضون أن يكونوا أكثر ملكية من الملك ، فيفرضوا على بعض النساء اللائي يتصفن بالتفوق والقدرة على تحمل المسؤولية ، حياة الانوثة السعيدة ، زاعمين لانفسهم أنهم أدرى بمصلحتهن منهن ؟!

وهذا الخصام المتوهم بين الرجل وزوجه لدى اختلافهما في الرأي السياسي ، أمر غير وارد اصلا ، لان حق الانتخاب لايمارسه المواطن كل يوم . والحياة الزوجية غالباً ماتقود الى التفاهم والتوافق في اكثر القضايا العارضة . هذا ، فضلا عن ان الخلاف في الرأي السياسي يجب ألايسوق الى التحزب المقيت الشائع في بعض المجتمعات القاصرة ! .

وثمة حجة اخيرة لانصار القديم وهي ان الرجل يحكم لانه يدفع ضريبة الدم . ولكن المرأة دخلت الجندية وساهمت في القتال واعمال الاسعاف الحربي ، وسائر ادارات الجيوش ، وخاصة في الحربين العالميتين ، فأثبتت استعدادها للقيام بكل وظائف الرجل دون استثناء .

قلنا ، ان دعوتنا الى اشتراك المرأة في الحياة العامة ليست تبشيرية مسوقة لوجه الحق والعدل والحرية ، فنحن مع ايماننا بهذه المثل السامية ، نقرر أن اشتراك المرأة في الحياة العامة، ومنها السياسية، ضرورة تفرضها وقائع الحياة نفسها والمصلحة الوطنية الكبرى ، قبل أي اعتبار آخر . وعن ذلك يجب حل مشكلة المرأة السياسية ، على أساس التعاون الفكري بينها وبين الرجل لسن أصلح التشاريع الناظمة لعلاقات المواطنين بعضهم ببعض . ودخول المرأة الحياة السياسية قد برهن في اكثر الدول المتمدينة الحديثة ، على أنه عامل فعال في احكام القوانين وتحسينها وخاصة في ميدان التشريع الاجتماعي والانساني : لقد عملت على رفع سن الزواج المصرح به للصغار من الجنسين ، وعلى رفع المرتبات المالية المخصصة للأرامل والايتام ؛ وساعدت على وضع الانظمة المتعلقة بعمل الاطفال ، ومعاملة الاحداث ومحاربة المسكرات والفجور ، فضلا عن عملها الدائب في خدمة قضية السلم والسلامة العامة .

إن تبادل الآراء أصبح ضرورة لامناص عنها للوصول إلى تنظيم المجتمع . والمرأة ، عندما تدخل المجالس التشريعية ، تدخل مسلحة بتجارب غنية تغيب عن الرجل ، فاذا ماناقشت في شؤون التربية والتنظيم العائلي ، فانما تناقش عن معرفة بالاسباب والنتائج ، معرفة تستند الى التجربة الحصبة والخبرة العميقة . وبذلك يخلص التشريع التربوي والاجتماعي والاحوال الشخصية من الصبغة النظرية القاسية التي تطبعه على الغالب ، عندما ينفرد بوضعه الرجل .

وهكذا فالمرأة لاتنحصر مهمتها في البيت وانما الأدلة قائمة على أنها ستساهم في بناء هذا العالم المهدم ، لجعله عالماً أفضل ! . . .

ونحن إذا دعونا بهذا الالحاح ، الى اشتراك المرأة في التشريع والسياسة فلانجهل الظروف الخاصة التي قد تعيق بعض المجتمعات عن تحقيق هذا المبدأ . ذلك أن هذه القضية الاجتماعية الهامة ، مرتبطة بالمرحلة التاريخية التي بلغتها الامم ، والمدى الحضاري الذي وصلت اليه .

أما قضية اشتراك المرأة العربية عامة ، والسورية واللبنانية بشكل خاص ، في ميدان التشريع والسياسة ، فسنرى اليها في معرض حديثنا عن مشكلتها العامة .

المرأة ملهمة الرجل

يرى بعض الغيورين على الفن ، وجوب ابتعاد المرأة عن الحياة العملية ، وعدم انخراطها في صخب المجتمع ، لتبقى مصدراً رائعاً للجمال ، وينبوعاً ثراً للفن ، يغترف منه الممتازون من أصحاب الرؤى الرائعة ، والعواطف الشاعرة ، فتتغذى الحياة البدعية ، وينمو الذوق الخاص والعام . المرأة خالقة العبقريات ، ولاعجب ان قيل قديماً : إن المرأة تخلق الرجل مرتين : بالولادة والحب ! . .

هذه أقوال جميلة ، ولكنها تنطوي على تناقض مؤسف ، وخطأ فادح ، سنرى اليه ، بعد ارسال كلمة عابرة في مشكلة الابداع والعبقرية .

ليس من اليسر في شيء ، تعريف الابداع ، وتحديد عناصره المكونة ، حصراً وتحديداً لايبقى معهما مجال للأخذ والرد . على أن الغالب في العبقرية ، أنها موهبة وملكة : تقوم على استعدادات نفسية ، أولاً ، وعناصر اكتسابية ، ثانياً .

والعناصر العاملة في تكوين العبقرية ، تفترض توفر التخيل المبدع ، المرتكز على الحساسية المرهفة ، والشعور الصادق العميق .

فالعبقري يتميز بقوة ادراكه الفوارق والنسب بين الاشياء ، واستخلاصه الوحدة بينها ، هذا أولا .

وذلك الثراء العريض ، في تداعي الصور الى ساحة الشعور ، والقدرة على المطابقة بين الصور القديمة المختزنة في اللاوعي ، وبين ماهو موجود منها في الحال ، نعني القدرة على التفحص والنقد والمقايسة ، هو مايميز العبقري ثانياً .

وبعد ان تمتزج الصور والافكار والاحساسات ، ويغرق الماضي في الحاضر في مخيلة العبقري ، تبدو القدرة على الاصطفاء والتخير فيظهر الاثر الى عالم الوجود المادي ، هذا ثالثاً .

يتحصل معنا ، أن عناصر العبقرية ذاتية محضية ، وان ليس للابداع الفني ، الذي ليس سوى تحليل وتركيب يتمان في عالم النفس ، حدود او قيود .

وإذا قلنا بان الالهام ، أمر ذاتي ، فلا نشك بان العناصر الموضوعية ، وخاصة الاجتماعية ، تلعب دوراً هاماً ، لا في خلقه وايجاده ، بل في تحريضه ، وبعثه وإثارته . وبفرض أن المرأة ،

عنصر من العناصر المحرضة في الابداع ، فهي ستبقى كذلك ، سواء أدخلت الحياة العامة ، أم بقيت منعزلة عنها ، سيدة في مملكتها ، وأثاثاً في دار سيدها . ذلك أن السبب الباعث على هذا التحريض ، انما هو الغريزة الجنسية ، سافرة او مصعدة ، ولعل هذه ، تكاد تكون أثبت من الاجيال . أجل ربما كانت هذه الغريزة لاتظهر مباشرة في موضوع الابداع ، ولكنها تلعب دورها العظيم من وراء ستار بشكل عواطف محولة راقية .

وبعد ، فربما كان اشتراك المرأة في الحياة العامة ، عوناً على إشاعة العواطف السامية والمشاعر الرقيقة ، ومدعاة الى اثارة المواهب من مكامنها ، وبعث العبقريات الراكدة ؛ فينمو الفن ، ويغزر الابداع ، وتزدهر الحياة ! . . .

اما الذوق ، فانه ينمو ويترف ، بنمو الملكات العقلية ذاتها ، وبتأثير بعض العوامل الطارئة .

والملاحظ في الرجل ، إظهاره الذوق المترف ، والادب الجم لدى وجود المرأة . ولعله يتكلف ذلك تكلفاً بادىء الامر ، ولكنه بالتكرار والاستمرار — الناجمين عن معاشرة المرأة عند دخولها الحياة العامة — ينقلب هذا التصنع الموقت ، الى عادة دائمة وطبع لازم . إن الذوق العام والخاص ، لابد أن ينموا ، بالاختلاط والتقارب ، وبازالة هذا الذعر الدائم ! . . .

وقد لاحظ ، ذلك ، أجدادنا العرب ، منذ العصور الاولى ،

لصفاء في نفوسهم ، ورقة في طباعهم : فقد أوصى احدهم ابنه ان يحب ، لانه ، إن فعل ، ينظف ويلطف ويظرف ! . .

ويلاحظ ، في بعض المجتمعات ، التي دخلت المرأة فيها الى الحياة العامة ، أن كثيراً من المشاجرات والصياح والضجيج ، قد خف خلال المعارك الانتخابية ، نتيجة لوجود المرأة .

أما الشعور بالجمال ، هـذا الذي يكاد يكون مفقوداً في كل الشرق ، فليس مرجعه التوجيه المنحرف في التربيـة والدراسة فحسب ، بل يعود ايضاً ، لعدم تعودنا اشتراك المرأة مع الرجل في التحـس به .

إن بلادنا ، لتنطوي على رؤى فاتنة ، من رؤى الجمال ، ولوحات حسان من لوحات الفن ، فلمَ لاتثير في نفوس الكثرة ، مـكامن الاحساس ، ولماذا لاتفتح قلوبهم للذة الجمال ، ومتعة الفن ! ؟ . لعل مرد ذلك ، النقص الفاضح في تهذيب العواطف ، وتصعيد الغرائز الجنسية . واما الغربي ، المفتون بسحر الجمال في بلاده ، فلم يصبح هكذا ، الا بعد تثقيف للعواطف طويل ، وعزوف عن هـذا الذعر الجنسي الشاذ .

ان التحسس بالجمال ، ضرورة قومية وانسانية كبرى ، فان الذي ينمو شعوره بالجمال ، ينمو إحساسه بجمال بـلاده الرفاف ، ويقوى شعوره ببهجة الحياة وسنائها ، فيزداد تعلقاً بوطنه القومي الخالد ، وايماناً بالمثل الانسانية السامية .